



EM/RC65/10
ش م/ل إ 10/65
آب/أغسطس 2018

اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط
الدورة الخامسة والستون
البند 5 (ج) من جدول الأعمال المبدئي

وثيقة معلومات
نسخة اللجان الإقليمية

الأصل: بالإنكليزية

مسوّدة الاستراتيجية العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن الصحة والبيئة وتغيّر المناخ

التحوّل اللازم إحداثه لإدخال تحسينات مستدامة على حياة الناس
وعافيتهم من خلال إيجاد بيئات صحية

مسودة الاستراتيجية العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ

التحول اللازم لإحداثه إدخال تحسينات مستدامة على حياة الناس
وعافيتهم من خلال إيجاد بيئات صحية

معلومات أساسية

1- كان المجلس التنفيذي بدورته الثانية والأربعين بعد المائة قد طلب في المقرر الإجمالي م5)142 (2018) من المدير العام، ضمن ما طلب، أن يضع مسودة استراتيجية عالمية شاملة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ كي تنظر فيها جمعية الصحة العالمية الثانية والسبعون في أيار/ مايو 2019 عقب تقديمها إليها عن طريق المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والأربعين بعد المائة في كانون الثاني/يناير 2019. وإضافة إلى ذلك، ووفقاً لما يرد في المقرر الإجمالي ج ص ع65(9) (2012)، يُطلب من اللجان الإقليمية أن تدلي بتعليقات على مسودة الاستراتيجية العالمية الشاملة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ وأن تقدم مدخلات بخصوصها.

النطاق

2- تهدف مسودة الاستراتيجية هذه إلى طرح رؤية بشأن الكيفية التي يلزم بموجبها أن يستجيب العالم ومجتمعه الصحي لمخاطر¹ البيئة على الصحة والتحديات المُجابهة فيها حتى عام 2030، وإلى بيان طريق المُضي قُدماً في هذا المضمار، وضمان إيجاد بيئات آمنة ومواتية ومنصفة للتمتع بالصحة عن طريق إحداث تحول في أسلوب حياتنا وعملنا وأساليب إنتاجنا واستهلاكنا وتصريفنا للشؤون.

التحديات المُواجهة

3- تتسبب المخاطر البيئية المعروفة التي يمكن تجنبها في حوالي ربع إجمالي عدد الوفيات وأعباء المرض في أنحاء العالم بأسره، والتي تصل إلى 13 مليون وفاة سنوياً. من الواضح أن السلامة البيئية تؤثر على صحة الإنسان ونمائه تأثيراً كبيراً، إذ يسفر سنوياً تلوث الهواء لوحده - وهو واحد من أكبر المخاطر المحدقة بالصحة - عن وقوع 7 ملايين وفاة يمكن تجنبها ويتسبب في وجود أكثر من 9 أشخاص من كل 10 أشخاص ممن يتنفسون هواءً ملوثاً وفي استمرار 3 مليارات شخص آخر تقريباً في الاعتماد على أنواع وقود تلوث الهواء تُستعمل لأغراض الإضاءة والطبخ والتدفئة، من قبيل أنواع الوقود الصلبة أو الكيروسين. ومازال هناك عدد يزيد على النصف من سكان العالم الذين يتعرّضون لخدمات غير معالجة بمأمونية من خدمات الإمداد بالمياه

1 تُعرّف مخاطر البيئة على الصحة في إطار هذه الاستراتيجية على أنها العوامل الخارجية المتعلقة بالجوانب الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وجوانب العمل التي تؤثر على الشخص وما يرتبط بذلك من سلوكيات إجمالاً، وإن استُثبتت منها البيئات الطبيعية التي يتعدّر تعديلها من الناحية المنطقية، علماً بأن التركيز ينصب ههنا تحديداً على ما يمكن تعديله منها منطقياً.

والإصحاح والنظافة الصحية، مما يسفر سنوياً عن وقوع أكثر من 800 000 وفاة يمكن تجنبها بين صفوفهم. وترتبط الإصابة بعدد كبير من حالات الملاريا وغيرها من الأمراض المنقولة بواسطة النواقل ارتباطاً وثيقاً بالبيئات المائية التي يمكن إدارتها إدارة سليمة من الناحية البيئية. ويموت سنوياً أكثر من مليون عامل بسبب انعدام الأمن في بيئة عملهم، وأكثر من مليون شخص آخر من جزاء التعرض للمواد الكيميائية.

4- **يؤثر تغير المناخ تأثيراً مُمطرد الزيادة على صحة الناس وعافيتهم، ويسبب كذلك تغيرات أخرى في البيئة العالمية، مثل فقدان التنوع البيولوجي.** يؤدي تغير المناخ إلى زيادة اجتياح موجات الحر والجفاف والأمطار الشديدة والعواصف والأعاصير الهجاء للعديد من المناطق، وإلى تغيير طرق انتقال الأمراض المعدية، مما يخلف آثاراً كبيرة على الصحة. وتتعرض فئات السكان التي تعيش في ظلّ أوضاع هشة، بمن فيها التي تعيش منها في الجزر الصغيرة، للخطر على نحو غير متناسب، ومن العواقب التي يُحتمل أن يخلفها ذلك على نطاق أوسع شحة المياه والهجرة القسرية وزيادة التوترات السياسية داخل البلدان وفيما بينها.

5- **برغم ما يُبذل من جهود حثيثة لتقليل مخاطر البيئة على الصحة، فإن المخاطر "التقليدية" مافتأت قائمة وهي تزيد طينة الإنصاف في مجال الصحة بلة.** لقد أُحرز تقدم كبير في ميدان حماية الناس من المخاطر البيئية المعروفة، وذلك عن طريق وضع القواعد والمبادئ التوجيهية وتطبيق الحلول وبذل جهود الرصد التي ترسي الأساس اللازم لحماية الصحة البيئية والتي يلزم تعزيزها. وبرغم ذلك، فقد أسفر التفاوت في مستويات التنمية المُحققة عن تخلف شرائح كبيرة من سكان العالم عن ركبها، ممّن مازالوا محرومين من إتاحة الخدمات البيئية الأساسية، مثل خدمات الإصحاح والإمداد بالطاقة النظيفة بالمنزل. وتمثل أيضاً الإجراءات التي يتخذها الإنسان في البيئة مشكلة أخلاقية تتعلق بحقوق الإنسان، لأن الأجيال القادمة ستستشعرها وستظلّ تؤثر تأثيراً غير متناسب على فئات السكان التي تعيش في ظلّ أوضاع هشة، من حيث نوع الجنس والسن والجماعات العرقية والاجتماعية والاقتصادية.

6- **ثمة مشاكل بيئية ومناخية وصحية جديدة آخذة في النشوء يلزم الإسراع في تحديدها والاستجابة لها.** إن العالم أخذ في التغير بوقع سريع الخُطى في ظل تزايد وتيرة التطورات التكنولوجية والإجراءات الجديدة لتنظيم الأعمال وارتفاع معدلات الهجرة وتغير المناخ وتفاقم مشكلة شحة المياه. ويلزم أن يتمكن العالم من تحديد هذه التغييرات والقضايا الناشئة والاستجابة لها في الوقت المناسب، ومن أمثلتها بالآونة الأخيرة إدارة النفايات الإلكترونية والجسيمات النانوية واللدائن الدقيقة والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات عمل الغدد الصماء.

7- **يُفوّت العالم حالياً فرصة تسيير الاتجاهات المُختطة في مجال استخدام الطاقة والتحصّر وغيرها من الاتجاهات التنموية الرئيسية من أجل حماية الصحة وتعزيزها.** فيما يلي التغييرات الطارئة على نطاق واسع: زيادة الطلب على الطاقة وخدمات النقل؛ والابتكارات التكنولوجية وتوسيع نطاق الخيارات المُتاحة لتلبية هذا الطلب؛ وظاهرة التحصّر التي يزيد بموجبها الآن على النصف عدد سكان العالم ممّن يعيشون في المدن (والذين ستزيد نسبتهم على 70% بحلول عام 2050)؛ وزيادة تنقلات الناس وتداول السلع والخدمات. ونادراً ما تكون الصحة مسألة أساسية فيما يُتخذ من قرارات تؤثر على هذه الاتجاهات، مما يسفر عن ضياع الفرص المُتاحة لحماية الصحة وتعزيزها. وتؤدي رداءة تخطيط الأماكن الحضرية وإدارتها المقترنة بشبكات نقل غير مستدامة وعدم إتاحة المناطق العامة والخضراء إلى زيادة تلوث الهواء وارتفاع درجات الحرارة في الجزر وتقليل فرص ممارسة النشاط البدني وإتاحة فرص العمل اللائقة والتعليم، وتأثيرها سلبياً على حياة المجتمع وصحة الناس النفسية. ونظراً إلى العلاقة الوثيقة التي تربط تلوث الهواء بتغير المناخ، فإن العجز عن معالجة تلوث الهواء وتخفيف وطأة تغير المناخ يؤديان معاً إلى ضياع فرصة ما تعود به زيادة كفاءة شبكات النقل والإمداد بالطاقة من "قوائد مشتركة" صحية واقتصادية وبيئية. ويلزم وضع مناهج جديدة تراعي عواقب الإجراءات المُتخذة إجمالاً في إطار اعتماد منظور أطول أجلاً يحقّق الإنصاف.

8- **إمكانية استدامة النظم الصحية معرّضة للخطر إن لم تُعالج بجديّة الأسباب الجذرية للإصابة بالأمراض.** تُفقّ نسبة قدرها 10% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي على الرعاية الصحية، ولكن الوقاية الأولية¹

1 تهدف الوقاية الأولية إلى انتقاء شر الأمراض أو الإصابات قبل وقوعها.

لا تستأثر سوى بنسبة تقل عن 0.5% منه. وترزح الخدمات الصحية والميزانيات الوطنية للأسر المعيشية تحت وطأة أعباء ثقيلة بفعل تواتر حالات الإصابة بأمراض الإسهال وعدوى الالتهابات التنفسية وارتفاع معدلات الإصابة بتلك الأمراض، وخصوصاً الأمراض غير السارية الناجمة عن البيئة. ولا تزال الموارد المالية والبشرية المُخصّصة لتعزيز الصحة والوقاية الأولية غير كافية للتصدي لعبء الأمراض الكبير الناجم عن مخاطر البيئة على الصحة.

9- **لن تكفي النهج التي تركز على علاج فرادى الأمراض عوضاً عن تحسين محدّات الصحة للتصدي لتحديات الصحة البيئية الجديدة.** من المُحتمل ألا تقضي النهج الأحادية المُحدّات إلى إدخال تحسينات متوقعة على جانب الإنصاف في مجال الصحة والعافية، وذلك بالنظر إلى التفاعل المُعقّد بين العوامل على مستوى يتخطى الحدود والمجتمع والأفراد. ويلزم اتباع نهج أكثر تكاملاً لمعالجة الأسباب الجذرية للإصابة بالمرض والتي تحدّها غالباً السياسات المُنتهجة في قطاعات رئيسية أخرى غير قطاع الصحة. ويؤدي كذلك الفشل في معالجة الأسباب المذكورة وزيادة التعويل على الأدوية ومبيدات الحشرات إلى زيادة التعرّض للمشاكل، مثل مقاومة مضادات الميكروبات ومبيدات الحشرات، ومن المُحتمل أن تخلف آثاراً جسيمة على الصحة العمومية.

10- **ما انفكت الثغرات المعرفية تحول دون تنفيذ استراتيجيات حماية الصحة تنفيذاً فعالاً، ويلزم التواصل في هذا المجال بمزيد من الفعالية والاستناد إلى البيّنات.** لاتزال البيّنات المتعلقة ببعض المخاطر المحدّقة بالصحة غير كاملة أو ناقصة، من قبيل تلك المتعلقة منها بالإشعاع المؤين والنفايات الإلكترونية وجزيئات المواد النانوية والعديد من المواد الكيميائية أو مخالطتها. ويلزم إجراء تقدير أفضل لآثار ظروف العمل على الصحة والمخاطر المرتبطة بالعمل، مثل العمل بوضع الجلوس لوقت طويل وساعات العمل الطويلة وهجرة اليد العاملة. كما يلزم توفير المزيد من البيّنات عن الحلول والاستراتيجيات الفعالة وتكاليفها المالية، وكذلك عن تنفيذها الفعال. ويتزايد تبادل هذه البيّنات والمعلومات المتعلقة بالصحة العمومية عبر منصات جديدة يلزم الاستفادة من إمكانياتها كاملة.

11- **تعجز حالياً آليات تصريف الشؤون، بما فيها المحلية، عن معالجة مشاكل الصحة البيئية الشاملة الطابع معالجة فعالة.** ستعاني الفوائد المجنية إجمالاً من السياسات من عدم دقة تمثيلها نظراً إلى الاستمرار في وضع تلك السياسات من دون مراعاة للآثار التي يمكن أن تخلفها على الصحة والنظم الصحية، وهو ما يُعزى جزئياً إلى عدم وضع آليات شاملة لتصريف الشؤون موضع التنفيذ.

12- **تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى اتباع نهج جديد فيما يخص الصحة والبيئة والإنصاف.** تؤيد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بفضل ربطها بين التطورات الاجتماعية والاقتصادية بحماية البيئة والصحة والعافية، معالجة المحددات الصحية تائيداً تاماً في ظلّ المواظبة على وضع السياسات المعنية واتخاذ الخيارات الرئيسية، وذلك بطريقة وقائية ومستدامة عوضاً عن التعامل مراراً وتكراراً مع الآثار الضارة وأوجه التفاوت المترتبة عليها. وينبغي أن يفسح الالتزام بمعالجة مشكلة الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية وإنتاج النفايات على نطاق واسع وتأثير المصالح الراسخة دون مبرر على المصالح العامة المجال أمام تنفيذ المزيد من الأنشطة الاقتصادية المستدامة وإيجاد السلع الصحية العامة على نطاق العالم.

13- **يدعو الوضع الحالي والتحديات الماثلة أمامنا إلى إحداث تحوّل في طريقة إدارتنا لبيئتنا فيما يخص التمتع بالصحة والعافية.** لقد أرسيت النهج المُتبعة حالياً ما يلزم من أسس، ولكنها لم تثبت كفاءتها في مجال تقليل مخاطر البيئة على الصحة قليلاً مستداماً وفعالاً، وإيجاد بيّنات تدعم التمتع بالصحة وتمكّن من التمتع بها.

الرؤية المطروحة

14- **إيجاد عالم تقضي فيه التنمية المستدامة إلى التخلّص من حوالي ربع عبء المرض الناجم عن البيّنات غير الصحية بفضل حماية الصحة وتعزيزها واتخاذ إجراءات وقائية بالقطاعات المعنية والتوصّل إلى خيارات بشأن التمتع بحياة ملوّهة الصحة، وتُدار فيه المخاطر الجديدة والمستجدة التي تشكّلها البيئة على الصحة.** وتتولى القطاعات الرئيسية دمج الصحة بالكامل في عملية اتّخاذها للقرارات وتعظّم مستوى تمتع المجتمعات بالرفاهية.

الأغراض الاستراتيجية المتعلقة بالتحول اللازم إحداثه

15- سعياً إلى التصدي للتحديات الماثلة أمامنا في مجال الصحة والبيئة وتغير المناخ، فإنه سيلزمنا أن نعيد النظر في طريقة عيشنا وعملنا وإنتاجنا واستهلاكنا وتصريفنا للشؤون. وسيستدعي إحداث التحول اللازم في هذا الصدد تغيير وجهة العمل صوب التعامل مع المحددات الأولية للصحة والبيئة وتغير المناخ، وذلك في إطار اتباع نهج متكامل ومُعَمَّم عبر جميع القطاعات يتسنى تمكينه ودعمه بواسطة عدد كاف من آليات تصريف الشؤون وإرادة سياسية رفيعة المستوى. ويلزم أن يؤدي قطاع الصحة دوراً جديداً في توجيه هذا التحول باتباع نهج مستدام ومنصف.

ألف: الوقاية الأولية: زيادة الإجراءات المُتَّخَذَة بشأن المحددات الصحية تعزيزاً للصحة وحمايتها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030

سُتوضع إجراءات فعالة ومنصفة موضع التنفيذ بشأن الدوافع المتعلقة بمخاطر البيئة على الصحة.

16- تدعو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر البيئية، أي من خلال إحداث تحول صوب اتخاذ إجراءات وقائية أولية وتعزيز الخيارات الصحية. هذا، ويتطلب تقليل الوفيات الناجمة عن المخاطر البيئية البالغ عددها 13 مليون وفاة سنوياً إحداث زيادة فعالة في الإجراءات الوقائية الأولية التي تشمل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين عبر القطاعات كافة.

(1) **الانخراط في الاضطلاع بأنشطة الوقاية الأولية الموسعة النطاق بشكل هائل.** يستلزم تعزيز الوقاية الأولية إحداث تحول جوهري يوجّه استخدام الموارد صوب التصدي بشكل مستدام للمخاطر الرئيسية المدققة بالصحة وإيجاد بيئات آمنة وصحية وتحسين حياة الناس في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

(2) **دمج الإجراءات المتعلقة بالوقاية الأولية في برامج مكافحة الأمراض.** لا غنى عن دمج الإجراءات الوقائية المتعلقة بالصحة البيئية بوصفها مكوناً رئيسياً من مكونات التغطية الصحية الشاملة، بوسائل منها اتباع استراتيجيات وبرامج بشأن مكافحة أمراض معينة (غير سارية وأخرى سارية) والتصدي لمخاطر (من قبيل مقاومة مضادات الميكروبات).

باء: العمل الشامل لكل القطاعات: معالجة محددات الصحة في السياسات المنتهجة بجميع القطاعات وضمان إحداث تحول في خدمات التزوّد بالطاقة الصحية والنقل وغيرها من التحوّلات المتعلقة بمحددات الصحة

ستحرص السياسات المُطبَّقة عبر القطاعات كافة على اتّباع طريقة منهجية في بحث وجهات النظر والبيّنات المتعلقة بالصحة، وجني الفوائد الصحية المشتركة من حماية البيئة.

17- ولا تندرج المسؤولية عن العديد من المُحدّدات البيئية للصحة ولا الأدوات اللازمة لمعالجتها ضمن نطاق التحكم فيها مباشرة من جانب الأفراد أو قطاع الصحة حصراً (الشكل 1). ويجري على قدم وساق إحداث تحوّلات جوهريّة فيما يتعلق بنظم التزوّد بالطاقة والنقل وغيرها من النظم الرئيسية، وهي تحوّلات قد تخلف آثاراً عميقة على صحة السكان، قد تكون سلبية أو إيجابية. لذا، يلزم اتّباع نهج في مجال الصحة العمومية يكون أوسع نطاقاً على صعيد المجتمع ومشترك بين القطاعات وأكثر شمولاً ويركّز على السكان. وثمة أمثلة متاحة على الممارسات الجيدة المُتبعة في هذا المضمار، على أن هذه النهج المتكاملة لا تُطبّق تطبيقاً شاملاً، ولعلّما تُوجّه صوب المُحدّدات الأولية البيئية والاجتماعية للصحة.

(1) **النظر بطريقة منهجية في موضوع الصحة لدى وضع السياسات المتعلقة بها والتي تتعدى قطاع الصحة.** ينبغي أن تحدّد القرارات المُتَّخَذَة بشأن دوافع المخاطر الصحية هدفاً صريحاً مؤداه بلوغ مستوى التمتع بصحة جيدة وحمايتها في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة والنقل والإسكان والعمل والصناعة والزراعة والمياه والإصحاح وتخطيط المناطق الحضرية. وينطوي النهج المتعلق بدمج الصحة في جميع السياسات على إشراك المجتمع، وإدراج موضوع الصحة في اللوائح والضمانات البيئية والعملية، وتقدير الأثر الصحي لمشاريع وسياسات التنمية التي تعالج العديد من قضايا الصحة البيئية في موضع أو مجتمع أو نظام واحد.

(2) **جني الفوائد الصحية المشتركة من خيارات سياسات أكثر استدامة.** يلزم إجراء تقييم شامل لأضرار الإجراءات المتعلقة بالسياسات وفوائدها جنباً إلى جنب مع آثارها المالية والبيئية. ويمكن تحقيق فوائد صحية أكبر بكثير من خلال السعي إلى جني فوائد صحية مشتركة مع مراعاة الصحة في البداية عند تحديد السياسات.

الشكل 1: القطاعات الرئيسية (غير الشاملة) المعنية بالصحة والبيئة وتغير المناخ



جيم: تعزيز قطاع الصحة: تعزيز أدوار قطاع الصحة في ميادين القيادة وتصريف الشؤون والتنسيق

سيؤدي قطاع الصحة أدواراً في ميداني القيادة والتنسيق، والعمل جنباً إلى جنب مع سائر القطاعات المعنية بالصحة والبيئة وتغير المناخ لتحسين نوعية الحياة.

18- التغييرات الأخرى المُدخلة للتعامل مع فرادى المخاطر البيئية ليست كافية. سعياً إلى التصدي لإسهام العوامل البيئية في العبء العالمي للمرض الذي ظل مرشحاً تقريباً في مكانه منذ عقد من الزمن، فإنه يلزم تجهيز قطاع الصحة بالأدوات اللازمة وتعزيزه لكي يفي بالتزاماته المقطوعة فيما يتعلق بإيجاد مستقبل صحي ومستدام. ومن الضروري تعزيز قدرات وزارات الصحة على القيام بما يلي: إشراك قطاعات حكومية أخرى من خلال الاضطلاع بأنشطة القيادة والشراكة والدعوة والوساطة لتحقيق حصائل صحية مُحسّنة؛ وبناء قدراتها ومهاراتها المؤسسية لتطبيق النهج المتعلق بدمج الصحة في جميع السياسات؛ وتقديم بيانات عن مُحدّدات الصحة وعدم الإنصاف وعن الاستجابات الفعالة لها. ومن شأن هذا النهج أن يتجنّب بدوره التكاليف الاقتصادية المُتكبّدة في الحاضر والمستقبل، ويتيح المجال أمام إعادة توظيف الاستثمارات في مجالي الصحة والتنمية المستدامة.

(1) **الاستثمار في ميدان تعزيز قدرة قطاع الصحة على الانخراط في العمل مع القطاعات الأخرى**

في رسم السياسات. لا بد من تنمية مهارات الانخراط في إقامة حوار مشترك بين القطاعات ورصد الاستثمارات المُوظّفة ونتائجها في مجالات اقتصادية أخرى. ويفسح تعزيز القدرات المجال أمام تدعيم التدابير التي تعود بفوائد مشتركة بالتبادل وتحمي الصحة والبيئة في آن معاً. وبإمكان وزارات الصحة الوطنية - بفضل اضطلاعها بأدوار القيادة وتصريف الشؤون على نحو مشترك بين القطاعات والدعوة المُسندة بالبيانات وتنفيذ البرامج العملية والترصد والرصد - أن تحفّز وتيرة التقدم المُحرز في معالجة المخاطر المتعلقة بالبيئة والمجتمع والمناخ لجني منافع في الأجلين القصير والطويل. وينطوي تعزيز قدرات قطاع الصحة على الانخراط في رسم السياسات على التمتع بالكفاءات اللازمة لتطبيق النهج المتعلق بدمج الصحة في جميع السياسات.

(2) **تعزيز جهود قطاع الصحة للتواصل مع القطاعات الأخرى من أجل توفير الحماية الصحية.** نظراً إلى اتساع نطاق القضايا المطروحة والطائفة الواسعة من الجهات الفاعلة المشاركة، فإن من الضروري أن يقدم القطاع الصحي توجيهات ويحدد أطراً تنظيمية بشأن تقدير المخاطر والآثار الصحية وتنفيذ الحلول المناسبة ورصد التقدم المُحرز عبر القطاعات كافة.

(3) **تقديم الخدمات البيئية الأساسية بمرافق الرعاية الصحية وتخضير قطاع الصحة.** من الضروري القيام بالبلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل بمعالجة العجز الرئيسي في تجهيز مرافق الرعاية الصحية بخدمات تُدار بمأمونية في مجال الإمداد بالمياه والإصحاح والنظافة الصحية، فضلاً عن تزويدها بإمدادات الطاقة الموثوقة وضمان قدرتها على الصمود بوجه ظواهر الطقس المتطرفة وغيرها من حالات الطوارئ. ويلزم أيضاً أن يكون قطاع الصحة مثلاً يُحتذى به عندما يتعلق الأمر بسياسات وخدمات الشراء وإدارة النفايات والخيارات المتعلقة بالطاقة من أجل تقليل أية تأثيرات سلبية على الصحة والبيئة وتغيير المناخ.

دال: توليد الدعم اللازم: لإنشاء آليات معنية بتصريف الشؤون وتقديم الدعم السياسي والاجتماعي

*سيستسنى بفضل آليات تصريف الشؤون وتقديم الدعم السياسي الرفيع المستوى إنجاز عمل مشترك بين القطاعات كافة وصون المنافع العامة للصحة.
ستتشكل خيارات السياسات بواسطة مطالب المواطنين بشأن إيجاد بيئات أوفر صحة.
ستعالج الاتفاقات المتعددة الأطراف وغيرها من الاتفاقات الرفيعة المستوى القوى الدافعة الرئيسية والتهديدات العالمية المُجابهة.*

19- يُدفعُ حالياً عمل القطاعات في المقام الأول بما تُعيّنه لنفسها من أهداف تحديداً ولا يوجد إلا عدد قليل من الحوافز القائمة لتقييم التكاليف التي تتعدى نطاق كل واحد من تلك القطاعات والفوائد التي يجنيها كل واحد منها، مثل الآثار التي تخلفها على الصحة والنظام الصحي والمجتمع بنهاية المطاف. ويلزم أن تستند آليات تصريف الشؤون والاتفاقات والشؤون السياسية إلى نهج ذات طابع أكثر شمولاً وتتجنب التكتلات، لأن ذلك من شأنه أن يفضي إلى تحديد خيارات سياساتية مبنية على ما تخلفه من آثار على المجتمع عموماً، بما فيها الآثار الصحية.

(1) **تعزيز آليات تصريف الشؤون لإتاحة المجال أمام اتخاذ إجراءات مستدامة لحماية الصحة.** يلزم وضع آليات فعالة وشاملة معنية بتصريف الشؤون لتسهيل اشتراك القطاعات في العمل ومراعاة التكاليف المُتكدّدة والفوائد المجنية بطريقة شاملة. كما يلزم اتباع نهج ذات طابع أكثر شمولاً وحماية المنافع العامة للصحة بالتنسيق مع قطاع الصحة. ونظراً إلى أن نتائج إجراءات الصحة البيئية نادراً ما تُؤام مع الجداول الزمنية للإجراءات السياسية، فإن من الضروري أن تتمكن تلك الآليات من استيعاب ما يُتخذ من إجراءات بيئية مقترنة بتحقيق فوائد ونتائج صحية مشتركة طويلة الأجل، لأن إمكانية استدامة تلك الآليات أكبر من الرعاية الصحية التي يتواتر تقديمها.

(2) **زيادة الطلب وتعزيز دور القيادة في مجال الصحة.** لا بد من إشراك الجهات صاحبة المصلحة المشتركة بين القطاعات وقطاعات الصحة والمجتمعات المحلية ومن انخراطها في العمل على نطاق واسع في مجال تطبيق السياسات الداعمة للصحة وتنفيذ التصاميم وشؤون الإدارة السليمة. وتخلف المخاطر البيئية أثراً كبيراً على الصحة: ومن المتعدّر على نظم الرعاية الصحية التقليدية أن تتصدى لها لوحدها على نحو مستدام، ويتناقص شيئاً فشيئاً مدى استعداد المجتمع لتحمل هذه الآثار الصحية التي يمكن تجنبها بالكامل. ويلزم وضع آليات مؤسسية لاثقة موضع التنفيذ لكي توفر إطاراً ومنبراً لهذا التعاون بطريقة متكاملة، وذلك عن طريق إدراج الصحة في عملية رسم السياسات المشتركة بين القطاعات على جميع المستويات، وهي عملية يمكن أن تستفيد من إدراج الصحة في جميع السياسات والنهج الشاملة لجميع أجهزة الحكومة.

(3) **إنشاء حركات وإبرام اتفاقات سياسية رفيعة المستوى.** أثمرت الجهود العالمية الطويلة الأجل والرامية إلى معالجة مخاطر البيئة على الصحة عن تكوين بيئات وأدوات حاسمة الأهمية. وتراكمت بيئات بفعل ما أُوجِد من حلول للتقليل بشكل كبير من عبء المرض الناجم عن البيئات غير الآمنة: تثبت قصص النجاح الجديرة بالملاحظة هذه أن الاستثمارات المُوَفَّقة تحقِّق عوائد كبيرة، ومن المُرجَّح أن يُؤيد هذا التغيير ما عُقد مؤخراً من مننديات وقُطِع من التزامات وأُقيم من تحالفات على مستوى سياسي رفيع، مثل اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ (2015)، فضلاً عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

هاء: يلزم توفير بيئات جديدة: لتوليد وإعداد قاعدة البيئات المتعلقة بالمخاطر والحلول، والتواصل بكفاءة مع أصحاب المصلحة لتوجيه الخيارات المُحدَّدة والاستثمارات المُوَفَّقة

سُتَاح معلومات كافية مُسندة بالبيئات في جميع المجالات الحاسمة الأهمية دعماً لتحديد الخيارات في إجراءات حماية الصحة القائمة على التأثيرات الصحية والآثار الاقتصادية المترتبة على ما يُوجد من حلول ومدى فعاليتها وفوائدها المشتركة.

20- سوف يستدعي تعزيز الإجراءات المُتَّخَذة عبر القطاعات كافة وتقديم الدعم الرفيع المستوى وتوسيع نطاق الوقاية الأولية إجمالاً إنشاء قاعدة بيئات متينة وموسَّعة عن الآثار الصحية للحلول وتكاليفها ومدى فعاليتها وفوائدها للمجتمع على نطاق أوسع في مجال تقليل هذه الآثار، وسيلزم أن تسترشد هذه بأنشطة رصد وتتبع يُواظب على الاضطلاع بها. ولا يُستغنى عند استهلال إنجاز العمل وصون وتيرة إنجازه عن تعزيز أنشطة الدعوة والتواصل على نطاق واسع وزيادة الوعي بشأن المنافع الصحية المشتركة المجنية من الإجراءات المتعلقة بالصحة والبيئة وتغيّر المناخ من خلال توسيع نطاق الشبكات وعمل الشركاء، وعن تكثيف جهود الاضطلاع بتلك الأنشطة.

(1) **الاستمرار في دمج أنشطة رصد البيئة وترصد الصحة لغرض تقييم الآثار الصحية الناجمة عن المخاطر والخدمات البيئية.** ستستمر الاتجاهات العالمية والمحلية التي تختطها الآثار في تقديم بيئات عن كيفية تأثير البيئة على صحة الإنسان ونمائه، وتحديد المجالات التي يكتسي فيها العمل أقصى قدر من الأهمية.

(2) **مواصلة وضع الإرشادات المُسندة بالبيئات دعماً لاتخاذ إجراءات فعالة على الصعيدين الوطني ودون الوطني.** تقع على قطاع الصحة مسؤولية إبلاغ رسمي السياسات بالآثار الصحية والتقييمات الاقتصادية لما يُنفَّذ من تدخلات، بما فيها الصكوك القانونية، لمعالجة الأسباب الجذرية للإصابة بالأمراض الناجمة عن البيئة. ومن الضروري التعاون مع الجهات المنفذة لتحقيق الحد الأمثل من مستويات التنفيذ لاحقاً. وسيلزم مثلاً إتاحة أدوات مُحدَّدة الأهداف لأصحاب المصلحة الرئيسيين، من قبيل رؤساء البلديات، وذلك لغرض توجيه العمل في مجال الصحة.

(3) **تفسير البيانات والبيئات وتبادلها على نحو مُحدَّد الأهداف.** سيُصَبى من تقديم المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية والمُسندة بالبيئات عن الأدلة والاتجاهات والرسائل ومبادرات الدعوة وحملاتها إلى بلوغ هدف مؤداه إطلاع أصحاب المصلحة على مختلف المستويات، وتأييد القرارات المتعلقة بالسياسات، وتحفيز العمل والدعم السياسيين الرفيعة المستوى.

(4) **إنشاء الآليات وبناء القدرات اللازمة للإبكار في الكشف عن التهديدات الصحية الناشئة والاستجابة لها.** يجب بناء القدرات وإنشاء الآليات اللازمة للتعامل مع مشاكل الصحة البيئية الناشئة بسرعة والمرتبطة بالتكنولوجيات الجديدة أو تنظيم العمل أو بالتغيرات البيئية العالمية. ويستدعي هذا الأمر إجراء عمليات استعراض موثوقة للبيئات وتقدير ومدى فعالية تدابير الرقابة لمعالجة المشاكل المستجدة وإن كانت غير مؤكدة، مثل تلك المتعلقة منها باللدائن الدقيقة والمواد المسببة لاضطرابات عمل الغدد الصمّاء والجسيمات النانوية والنفائيات الإلكترونية.

(5) **تشكيل أنشطة البحث وتحفيز الابتكار.** البحث هو أساس إحداث التحولات الاستراتيجية اللازمة لتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسعيًا إلى المضي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإنه يجب تحديد الاحتياجات من البحث وترجمة المعارف لسد الفجوات المعرفية الكبيرة من خلال تسهيل إجراء البحوث على نحو مُنسّق. وستكتسي البحوث المرتبطة بالسياسات في المجالات ذات الصلة بالصحة والعلوم التطبيقية أهمية خاصة لأغراض تحسين الصحة بفضل إيجاد بيانات أكثر أمناً وأوفر صحة.

(6) **طرح المبررات اللازمة لتخصيص التمويل الكافي وتوظيف الاستثمارات الفعالة.** يستلزم توسيع نطاق الإجراءات المتعلقة بحماية الصحة من أجل إيجاد بيانات أكثر أمناً توفير التمويل الكافي وإعادة تحديد وجهة الاستثمارات المُوظّفة. وينبغي أن يُسترشد في تخصيص التمويل بعمليات التقدير المُسندة بالبيانات، حيثما أُتيحت، على أن تُراعى جميع التكاليف المُكبّدة والمنافع المُشتركة المجنية. ويلزم أن يُحسب حساب التكاليف الاجتماعية بالكامل وبطريقة منهجية في حال التواني عن اتخاذ إجراءات في الأجلين القصير والطويل وأثار السياسات المتعلقة بالصحة في جميع القطاعات، وذلك منعاً لترحيل تلك التكاليف خفيةً إلى قطاع الصحة وتقويض إمكانات استدامة البيئة. هذا، وينبغي اتّباع نهج تحوّطي إن لم تُتَّح بعدُ تقييمات عن الآثار الاقتصادية، مثل تلك المتعلقة بالمواد المسبّبة لاضطرابات عمل الغدد الصماء أو الإجراءات الجديدة لتنظيم العمل أو الجسيمات النانوية أو العديد من المواد الكيميائية.

واو: الاضطلاع بالرصد: لتوجيه الإجراءات عن طريق رصد التقدم المُحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة

سُيُسترشد في اتخاذ الإجراءات برصد التقدم المُحرز في تنفيذ أنشطة الوقاية الأولية من خلال إيجاد بيانات أكثر أمناً وأوفر صحة.

21- سيكون الهدف من الرصد التدقيق في تتبّع مُحدّدات الصحة، فضلاً عن توزيعها عبر فئات السكان وداخلها، وسُيُسترشد به بالتالي في إحراز التقدم من أجل تعديل السياسات، إلى جانب ضمان إقامة العدالة البيئية.

(1) **رصد التقدم المُحرز صوب بلوغ أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها الأخرى.** ستتعاون البلدان مع المنظمة وسائر الوكالات المعنية، عند الاقتضاء، في رصد التقدم المُحرز صوب تحقيق الأهداف المتعلقة بالصحة وغيرها من المؤشرات ذات الصلة في مجال الصحة والبيئة وتغيّر المناخ، وذلك لمعالجة الأسباب الجذرية للإصابة بالأمراض بسبب البيئة معالجة شاملة. وسيكفل تصنيف البيانات استراتيجياً تحديد أوجه التفاوت في مجال الصحة والدوافع التي تقف وراءها. وسييسم جميع البيانات بطريقة استراتيجية عن المحددات الاجتماعية والبيئية اللازمة لفهم الدوافع التي تقف وراء أوجه التفاوت المذكورة في وضع سياسات مترابطة على مستويات الحكومة كافة.

(2) **رصد التغييرات الطارئة وتنفيذ ما يلزم من استراتيجيات على المستوى القطري.** يلزم رصد النتائج المُحقّقة ومؤشرات الحصائل ذات الصلة لقياس ما يطرأ من تغييرات على المستوى القطري من أجل تقدير التقدم المُحرز وتوجيه السياسات.

مناهج التنفيذ

سُستُخدم منافذ دخول مُحدّدة لاتخاذ إجراءات مُعزّزة بشأن الأسباب الجذرية للإصابة بالمرض بسبب البيئة باتّباع نهج متكاملة.

22- إن الاستجابة للتحديات التي تطرحها المخاطر الصحية الدائمة وتلك المُستجدة تتجاوز حدود قطاع الصحة الرسمي، ولا يمكن أن تُلبي ما تطرحه تحديات بهذا الحجم إلا إذا قادها المجتمع الصحي وتعاون في العمل مع الآخرين في تنفيذ سياسات متعددة القطاعات تعزّز الصحة بمواضع رئيسية. ويلزم تعضيد هذا الأمر

بتقديم دعم عام وإيجاد بيئة سياسية تمكينية يواظب على إراثها وتتبعها بأفضل البيانات المتاحة. ومن الضروري وضع طائفة من الآليات ومناهج التنفيذ لتحقيق هذه الرؤية.

تمكين قطاع الصحة

23- يمثل قطاع الصحة الرسمي جزءاً هاماً ومتامياً من الاقتصاد العالمي، وهو واحد من أكبر أرباب العمل بالعالم ويتمتع بمركز فريد من نوعه من حيث ثقة المجتمعات المحلية فيه واندماجه فيها. وبذا، فهو يتمتع من الناحية المثالية بمكانة تمكّنه من القيام بما يلي: أن ينفذ تدخلات صحية في البيئة على مستوى المجتمع المحلي (إما مباشرة أو بواسطة إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني)؛ وأن يعمل بوصفه قدوة يُحتذى بها في إثبات الممارسات الجيدة المُتبعة في ميدان تحقيق إمكانيات الاستدامة، وذلك عن طريق تقليل أثر البيئة على ممارسات الرعاية الصحية؛ وأن يكون بمثابة قائد لأنشطة التمتع بالصحة وتحقيق التنمية المستدامة ومناصراً لها. وسيستلزم هذا الأمر القيام بما يلي: إعادة تحقيق التوازن في النفقات التي يخصصها قطاع الصحة للوقاية الأولية عوضاً عن العلاج؛ وإعادة تنشيط نظام الموظفين المعين بالصحة البيئية وتوسيع نطاق هذا النظام على الصعيد العالمي للتصدي للتحديات الحديثة الكبيرة والمعقدة الماثلة أمام الصحة البيئية؛ وقيادة قطاع الصحة لتعزيز رؤية الصحة من منظور أطول أجلاً يتناول مُحدّدات الصحة.

إعداد مناهج وطنية وأخرى دون وطنية أقوى لرسم سياسات مشتركة بين القطاعات

24- يوجد عدد قليل من البلدان التي تمتلك هيكل مؤسسية رسمية تقدم إرشادات سياساتية مباشرة بشأن التحديات الصحية والبيئية، أو تصدر تكليفاً بإجراء تقديرات مشتركة بين القطاعات للأثار الصحية المترتبة على ما تتخذها قطاعات أخرى من قرارات. ويلزم زيادة معدلات التغطية بهذا النهج المتعلق بإدراج الصحة في جميع السياسات وتوسيع نطاق تناوله للسياسات الأولية (أي التقديرات الاستراتيجية) عوضاً عن فرادى المشاريع وزيادة تأثيره المباشر في السياسات (بوسائل من قبيل مركزه القانوني لا مركزه الاستشاري). وتعكف أيضاً المنتديات الإقليمية الرفيعة المستوى على الإسهام بشكل كبير في النهوض ببرنامج عمل الصحة والبيئة.

المواضع الرئيسية لتنفيذ التدخلات

25- تتيح المواضع الرئيسية التالية فرصاً للتصدي لمخاطر الصحة البيئية وتقليل أوجه التفاوت في مجال الصحة، والاستجابة بالوقت نفسه لما يطرأ على أنماط الحياة من تغيّرات ديمغرافية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية.

- **الأسر المعيشية.** ضمان تزويدها بماوى سليم الهيكل بحيث تكون درجات حرارة المعيشة داخله مناسبة ويكون مُزوّداً بما يكفي من خدمات المياه والإصحاح والإضاءة وتتوفّر فيه مساحات وافية؛ ويكون مُجهّزاً بمصادر الطاقة النظيفة والمعقولة التكلفة والموثوق لأغراض الطبخ والتدفئة والإضاءة والتهوية؛ وتوفّر داخله الحماية من الملوثات ومخاطر التعرّض للإصابات والتعفن والآفات.
- **المدارس.** ضمان تهيئة بيئة آمنة للتعليم؛ واستخدام المدارس بوصفها مراكز لإذكاء الوعي بالروابط القائمة بين الصحة والبيئة، وتسهيل إدراج أفضل الممارسات في المجتمع على نطاق أوسع.
- **أماكن العمل.** ضمان توفير تغطية فيها بخدمات الصحة المهنية التي تتناول كامل طائفة المخاطر الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والنفسية والاجتماعية وتلك المتعلقة بجوانب الهندسة البشرية بمكان العمل، وتسهم في الوقاية من عوامل الخطر القابلة للتعديل ومكافحتها، وخاصة الأمراض غير السارية، بحيث يتسنى تكييفها مع الأشكال الجديدة من العمل والهجرة وتنظيم أماكن العمل.
- **مرافق الرعاية الصحية.** ضمان أن تُقدّم فيها خدمات الصحة البيئية الأساسية، بما فيها إتاحة الطاقة النظيفة والموثوقة والخدمات المأمونة في مجال الإمداد بالمياه وخدمات الإصحاح والنظافة الصحية؛ وتمكينها من الصمود بوجه ظواهر الطقس المتطرفة وتغيّر المناخ؛ وحماية عاملي الرعاية الصحية

فيها والمجتمع على نطاق أوسع، وذلك من خلال تحقيق السلامة الكيميائية ومكافحة حالات العدوى وإدارة النفايات.

- **المدن.** التصدي لما تواجهه المدن تحديداً من تحديات بوصفها مواضع تتركز فيها معدلات التعرض لمخاطر البيئة، ومنها تلوث الهواء المحيط أو قصور خدمات الإصحاح أو تراكم النفايات أو المخاطر المهنية، والاستفادة بالوقت نفسه من الفرصة التي تتيحها المدينة كونها تخضع لسلطة عمدتها لوحده الذي يتمتع بصلاحيات اتخاذ قرارات مشتركة بين القطاعات، من قبيل ما يتخذها منها بشأن تخطيط المناطق الحضرية والإمداد بخدمات الطاقة والمياه والإصحاح وإدارة النفايات.

26- وهذه القائمة ليست شاملة، وقد تضم المواضيع المعنية الأخرى مناطق التنمية الزراعية وتلك التي تتركز فيها الأنشطة الاقتصادية ومخيمات اللاجئين، بما فيها ملاجئ إيوائهم مؤقتاً وملاجئ إيواء المهاجرين، والأسواق والقرى والجزر الصغيرة.

إقامة شراكات معنية بحركة المجتمع من أجل تهيئة بيئات أوفر صحة

27- إن الإرادة السياسية هي شرط أساسي للعمل، ولا يمكن أن تتحقق إلا بإذكاء وعي المجتمع على نطاق واسع بالتهديدات الصحية الأساسية التي تشكلها المخاطر البيئية وتغيّر المناخ، وإيجاد الحلول المحتملة لها. هذا، ولا يُستغنى عن فرادى الجهات المناصرة والرباطات المهنية الصحية ومنظمات المجتمع المدني في حشد الدعم اللازم من الجمهور للتوصل إلى خيارات إنمائية أكثر استدامة تعزز التمتع بصحة أوفر.

الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن البيئة والصحة والتنمية

28- يرد ذكر الصحة بوصفها مصدر انشغال كبير في معظم الاتفاقات العالمية المتعلقة بالبيئة (مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاق باريس واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق) والاتفاقات الإقليمية المتعلقة بالبيئة (بما فيها اتفاقية التلوث الجوي بعيد المدى عبر الحدود)، ولكن الخبرات والانشغالات الصحية لا تُمثل جيداً على الدوام في الآليات المعنية بتنفيذها. ومن شأن تعضيد إشراك قطاع الصحة فيها أن يوثق أوجه التآزر فيما بين الأغراض المتعلقة بالصحة والبيئة والاقتصاد ويقال إلى أدنى حد من العواقب السلبية غير المقصودة المترتبة عليها ويحسن أية معاوضات لازمة بينها. وبالمثل، فإن من شأن ضمان تناول المخاطر البيئية بالكامل ودعمها في الصكوك الصحية الدولية، مثل اللوائح الصحية الدولية (2005)، أن يعزز تحديداً القدرات اللازمة للتصدي للطوارئ البيئية. كما أن من شأن هذا التكامل المتبادل أن يعزز النهج الشامل المنصوص عليه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

مناهج العمل بشأن بلوغ أهداف التنمية المستدامة

29- لقد أفضت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى إقامة منابر سياسية رفيعة المستوى تعزز وسائل الوفاء بالالتزامات المقطوعة ومتابعتها. هذا، وتقدم العديد من أهداف الخطة الدعم الكامل للإجراءات المقررة اتخاذها بشأن إيجاد بيئات صحية، وتتماشى مع تلك الإجراءات. لذا، فإن هذه المنابر تشكل مناهج عمل رئيسية لدفع عجلة التقدم المحرز في اتخاذ الإجراءات بشأن الأسباب الأولية التي تقف وراء الإصابة بالأمراض الناجمة عن البيئة، وتعزيز الإنصاف في مجال الصحة. وتشتمل الأهداف الرئيسية المتعلقة بالصحة والبيئة وتغيّر المناخ، علاوة على الهدف 3 بشأن أنماط العيش الصحية والرفاهية، على الهدف 6 بشأن توافر المياه وخدمات الصرف الصحي، والهدف 7 بشأن خدمات الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف 11 بشأن جعل المدن والمستوطنات مستدامة، والهدف 12 بشأن أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والهدف 13 بشأن الإجراءات المتعلقة بتغيّر المناخ.

مناهج العمل المتعلقة بالبيئات والرصد

30- يوجد عدد محدود من البلدان التي لديها هيئات استشارية تتمتع بما يلزم من ولايات وقدرات في مجال وضع برامج العمل الوطنية المتعلقة بالبحوث، وإعداد توليفات من البيئات المتاحة، وتتبع التقدم المحرز على

الصعيد الوطني فيما يخص مجالي الصحة والبيئة، وتزويد رسمي السياسات بهذه المعلومات مباشرة. ويؤدي هذه الوظيفة على المستوى الدولي الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ويشمل عمله تناول آثار تغير المناخ على الصحة، ولكن لا توجد وظيفة مماثلة بشأن طائفة التحديات البيئية المُواجهة. ومن شأن زيادة التغطية فيما يتعلق بعدد البلدان التي تمتلك هذه الآليات وطائفة المخاطر البيئية التي يجري التصدي لها، سواءً فردياً أم جماعياً، أن تؤدي إلى إحراز تقدم كبير في ميدان رسم السياسات المشفوعة بالبيّنات. وينبغي أن تُؤام جميع هذه الأنشطة مع رصد أهداف التنمية المستدامة وأن تسهم مباشرة في رصدها على الصعيدين الوطني والدولي.

دور المنظمة ومركزها القيادي في مجال الصحة العالمية

31- ستُدفعُ إسهامات المنظمة في ضمان تمتع الكلّ بحياة مُعززة الصحة والعافية في جميع الأعمار بثلاث أولويات وأهداف استراتيجية.

(1) **تعزيز تمتع السكان بصحة أوفر.** فيما يلي الشروط المتعلقة بتمتع السكان بصحة أوفر: تقديم خدمات المياه والإصحاح والنظافة الصحية الأمانة والمستدامة؛ وإيجاد الحلول في مجال وسائل النقل الصحية؛ ورسم السياسات المتعلقة بإنتاج الطاقة النظيفة؛ وتوفير الغذاء على نحو مستدام؛ واستدامة أنشطة الزراعة.

(2) **التصدي للطوارئ الصحية.** سيؤدي تحسين قدرة قطاع الصحة والمجتمعات المحلية على الصمود بوجه تغير المناخ وتقليل مواطن الضعف وتعزيز جوانب التأهب لمواجهة الطوارئ الصحية وترصدها والاستجابة لها إلى الوقاية من آثار الطوارئ البيئية على الصحة وتقليل أثارها هذه.

(3) **المُضي قدماً في تحقيق التغطية الصحية الشاملة.** يلزم أن تشكل خدمات الصحة البيئية الأساسية والمعارف والقدرات جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة.

32- وستُسهّم المنظمة في وضع برنامج العمل المعني بالصحة والبيئة وتغير المناخ بفضل أدائها لوظائفها الأساسية الست¹، والتي يمكن تصنيفها كذلك إلى ما يلي: (أ) جوانب القيادة والسياسات؛ (ب) تجميع توليفات البيّنات والاضطلاع بأنشطة الدعوة، بما في ذلك وظيفة المنظمة في مجال وضع القواعد واستحداث الأدوات ورصد التنفيذ وصياغة برنامج عمل البحوث والتي ستعزز المنافع العامة للصحة؛ (ج) تزويد البلدان بالدعم المباشر (الشكل 2).

1 الاضطلاع بدور القيادة فيما يخص المسائل الحاسمة الأهمية بالنسبة إلى الصحة والانتخراط في إقامة الشراكات بالحالات التي يلزم فيها اتخاذ إجراءات مشتركة؛ وصياغة برنامج عمل البحوث وتحفيز عملية توليد المعارف القيمة وترجمتها تحريراً ونشرها؛ ووضع القواعد والمعايير وتعزيز تطبيقها ورصده؛ وتوضيح الخيارات السياسية الأخلاقية والمُسندة بالبيّنات؛ وتقديم الدعم التقني وحفز التغيير وبناء القدرات المؤسسية المستدامة؛ ورصد الوضع الصحي وتقييم الاتجاهات الصحية.

الشكل 2: لمحة عامة عن دور المنظمة ومركزها القيادي في مجال الصحة والبيئة وتغيّر المناخ

الأثر

تمتّع الجميع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه عن طريق التقليل بشكل كبير من عبء الأمراض الناجمة عن البيئة، والتصدي لتغيّر المناخ وسواه من التحديات الصحية الناشئة عن البيئة

الحوائل

حماية فئات السكان التي تعيش في ظلّ أوضاع هشّة حماية منصفة من مخاطر البيئة وتغيّر المناخ، بما يشمل حمايتها أثناء الطوارئ

تطبيق السياسات والمواظبة على تكييفها بفضل الرصد وإيجاد الحلول المُسندة بالبيّنات وإجراء البحوث المُنسّقة

وضع القواعد والمعايير والصكوك القانونية موضع التنفيذ وإنفاذها لحماية صحة الناس بواسطة الوقاية الأولية

تعزيز آليات تصريف الشؤون وقدرات قطاع الصحة على اتّخاذ إجراءات مشتركة بين القطاعات وأثّاب نهج إدراج الصحة في جميع السياسات

المخرجات

مضاعفة المخرجات وأنشطة التنفيذ بفضل التواصل بفعالية وإقامة الشراكات الاستراتيجية

إطلاع الجهات الفاعلة بالكامل على المخاطر وإشراكها في إيجاد الحلول، وتمكينها من الحصول على ما يلزم من أدوات وتعاون تقني

وضع قواعد ومعلومات مسندة بالبيّنات بشأن إيجاد الحلول ونشر تلك القواعد والمعلومات ورصد ما يطرأ من تغييرات

تزويد آليات تصريف الشؤون بالدعم الكافي والاضطلاع بدور قيادي في مجال رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات والخطط

الأنشطة الرئيسية

دعم البلدان مباشرة	توليفات البيّنات وأنشطة الدعوة	القيادة والسياسات
التشجيع على العمل وحفز القطاعات على التوصل إلى الخيارات وتزويد أصحاب المصلحة الرئيسيين بما يلزم من مناهج العمل	صياغة برنامج عمل البحوث	الاضطلاع بدور القيادة فيما يخص الصحة والبيئة وتغيّر المناخ
بناء قدرات المؤسسات الوطنية وقدرات غيرها من الشركاء في التنفيذ	تحديد ما ينشأ من مخاطر البيئة على الصحة وتقدير تلك المخاطر والاستجابة لها	تزويد آليات تصريف الشؤون بالدعم اللازم لاتّخاذ إجراءات متكاملة ومشاركة بين القطاعات
تقديم المساعدة فيما يتصل بتطبيق القواعد والحلول	إعداد قاعدة من البيّنات المولّفة لوضع القواعد والإرشادات المتعلقة بالتدخلات، وتحديث تلك القواعد	إقامة تحالفات عالمية من أجل النهوض ببرامج العمل العالمية
تنفيذ مبادرات خاصة بشأن فئات السكان المعرضة للخطر	توفير الأدوات اللازمة لتقدير التكاليف المُتكبّدة عن اتّخاذ الإجراءات السياسية والفوائد	الانخراط في حوار مشترك بين القطاعات بشأن السياسات في إطار التعاون مع الشركاء
تقديم الدعم اللازم لتوسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة من خلال تقديم الخدمات الأساسية في مجال الصحة البيئية	رصد المخاطر الصحية وآثارها وتطبيق الحلول وتبادل المعلومات عن التقدم المُحرز من أجل تكييف الاستراتيجيات المُتبّعة	تعزيز عملية وضع الصكوك القانونية وتنفيذها
توجيه استجابات صحية بيئية ومهنية أثناء الطوارئ	تعزيز التواصل لإذكاء الوعي بالآثار الصحية والتكاليف التي يتكبّدها المجتمع، وإيجاد الحلول	إعداد مناهج عمل للمحافل العالمية والإقليمية الرفيعة المستوى
إقامة شراكات استراتيجية على المستوى القطري لمضاعفة الأثر		

مناهج التنفيذ الرئيسية

مناهج العمل أثناء الطوارئ	الاستفادة من أماكن مثل المدن وأماكن العمل والأسر المعيشية	دعم قطاع الصحة	إعداد مناهج لجمع البيّنات ورصدها	إقامة شراكات معنية بالحركات الاجتماعية	اتّباع مناهج سياسية إقليمية وعالمية متعدّدة القطاعات
---------------------------	---	----------------	----------------------------------	--	--

مجالات التدخل

المخاطر المهنية وبيئات العمل	البيّنات التي يقيّمها الإنسان	تغيّر المناخ والنظم الإيكولوجية
الضوضاء الناجمة عن الإشعاع	السلامة الكيميائية	تلوّث الهواء
		المياه والإصحاح والنفايات والنظافة الصحية

33- ومع أن الوظائف الرئيسية التي تؤديها المنظمة مازالت هي الأساس الذي تستند إليه في إنجاز عملها، فإنه يلزم إحداث تحولات كبيرة تلبي المتطلبات الناشئة، علماً بأن محور تركيز عملها في مجال الصحة والبيئة وتغيير المناخ ينصب أساساً على تعزيز تمتع السكان بصحة أوفر.

تعزيز تمتع فئات السكان بصحة أوفر

توفير القيادة

(أ) **توفير القيادة** في ميدان توجيه التحولات المحققة بشأن **استخدام الطاقة الصحية** وإيجاد الحلول بشأن توفير **وسائط النقل الصحية** و**تصاميم المناطق الحضرية** وغيرها من التحولات الجارية على قدم وساق، وذلك عن طريق الجمع معاً بين إرشادات المنظمة المسندة بالبيّنات وتعزيز أنشطة الدعوة. وتعزید الدعم السياسي الرفیع المستوى في إطار التعاون مع الدول الأعضاء وفئات المجتمع المدني.

(ب) **تنسيق العمليات المتعلقة بوضع السياسات الإقليمية** عن طريق إعداد **مناهج إقليمية** معنية بتصريف شؤون البيئة والصحة أو توسيع نطاق تلك المناهج، بحيث تجمع معاً بين القطاعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين.

(ج) تحفيز أنشطة تصريف الشؤون بالمناطق الحضرية من أجل إقامة **مدن صحية ومستدامة**.

(د) **ضمان الإنصات إلى "الآراء المتعلقة بالصحة"** وكفالة إدراج موضوع الصحة في صميم **الصوك** الموضوعة، مثل اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ.

إعداد توليفات البيّنات والاضطلاع بأنشطة الدعوة إلى تحقيق منافع عامة عالمية

(هـ) **ضمان توليد المعارف** عن طريق التشجيع على توسيع نطاق قاعدة البيّنات المتعلقة بإيجاد **الحلول الفعالة** وإجراء البحوث الموجهة صوب وضع **سياسات مهمة** و**التصدي** لما تواجهه الصحة من تهديدات بيئية مستجدة، وتنسيق عملية توسيع نطاق قاعدة البيّنات هذه. وستؤدي المعلومات المسندة بالبيّنات والمتعلقة بآثار السياسات دوراً أساسياً في دعم العمل المشترك بين القطاعات وسوق حجج مقنعة لدى السعي إلى جني منافع مشتركة منها. ومن ثم سنعّد من توليفات المعارف المولدة إرشادات معيارية لصون المنافع العامة للصحة، مثل المياه المأمونة والهواء النقي.

(و) **رصد التغييرات الطارئة على المخاطر المحدقة بالصحة وتنفيذ الحلول** - من حيث معدلات التنفيذ والآثار والتكاليف المالية والمردودية. ويلزم الاضطلاع برصد مستمر لإعادة مواعمة الأولويات واستراتيجيات التنفيذ بالبلدان، وستواصل المنظمة توسيع نطاق عملها في ميدان دعوة الشركاء إلى عقد اجتماعات بشأن إنشاء **قواعد تضم ما يلزم من بيانات** متنوّعة لرصد التقدم المحرز. كما تعكف المنظمة على إعداد تقارير عن العديد من المؤشرات المتعلقة بالصحة والبيئة (والتي تدرج ضمن نطاق الأهداف 3 و6 و7 و11).

تعزيز أثر المنظمة المباشر في البلدان

(ز) **تحفيز العمل على إيجاد بيّنات أكثر أمناً وتشجيع القطاعات على التوصل إلى الخيارات**، بوسائل من قبيل الانخراط فيما يُقام من حوارات بشأن السياسات وتقديم **الإرشادات** بشأن وضع السليم من السياسات وآليات تصريف الشؤون و**مد يد العون** في تطبيق المعايير والاضطلاع **بالرصد**. وستصمّم وسائل إشراك العديد من القطاعات في العمل مع قطاع الصحة بأنواع تلبي احتياجات البلدان خصيصاً، وقد يتباين تركيزها على اتخاذ إجراءات أولية (ذات صلة بالسياسات، استراتيجية) وأخرى نهائية (مثل التعاون التقني).

(ح) **تعزيز قدرة قطاع الصحة** على الاضطلاع بمهامه الأساسية المطردة الزيادة فيما يتعلق بالإشراف على المسائل الصحية و**الإمساك بزمامها وتنسيقها** على نطاق يشمل العديد من القطاعات. وتقديم الدعم اللازم لتخضير قطاع الصحة على نحو يكون فيه مثلاً يُحتذى به من أجل تقليل آثاره على الصحة والبيئة وتغيير المناخ.

(ط) **تزويد أصحاب المصلحة الرئيسيين بمناهج العمل** اللازمة لصياغة خيارات صحية فيما يخص البيئة وتغيير المناخ، و**فئات المجتمع المدني** بالبيانات والمعلومات والمواد الدعائية دعماً **لإشراكها** في المسائل المتعلقة بالتوصل إلى خيارات صحية في مجال رسم السياسات المهمة. و**تزويد رؤساء البلديات** والجهات الفاعلة الرئيسية المحلية الأخرى بالدعم اللازم لإقامة بيئات تمتع ساكنيها بالصحة عن طريق توفير الأدوات والمعلومات المتعلقة بالخيارات الصحية.

(ي) **وضع مبادرات خاصة بشأن فئات السكان في حالات تعرضها للخطر**. تقديم دعم معزز **لفئات السكان التي تعيش أوضاعاً تتعرض فيها للخطر** (مثل الأطفال، والعاملين في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، وفئات السكان التي تعيش في ظل أوضاع طارئة، والمجتمعات المحلية الفقيرة، وفئات السكان الموجودة بالدول النامية الجزرية الصغيرة، وفئات السكان التي تقطن مناطق جغرافية أخرى معرضة للخطر)، وذلك عن طريق تدعيم قدرة النظم الصحية على الصمود بوجه مخاطر المناخ واتخاذ تدابير معززة تخفف وطأة تغييره بجميع أنحاء العالم ضماناً لفتح آفاق مستقبل طويل الأجل أمام فئات السكان الأكثر عرضة للخطر.

(ك) **توجيه الاستجابات للطوارئ**. دعم البلدان في إنشاء نظم **تؤمن القدرات اللازمة للتأهب** لمواجهة كوارث البيئة وطوارئها، وتوفير الإرشادات المعيارية والتقنية، وتعزيز قدرة شبكات الخبراء العالمية والإقليمية على **تزويد البلدان بالدعم اللازم للاستجابة** لطوارئ البيئة. وتمثل الاستجابة لطوارئ الصحة البيئية وإيلاء خدمات الصحة البيئية أنشطة هامة أخرى يُضطلع بها في البلدان.

التصدي لطوارئ الصحة البيئية

34- تلحق الصراعات التي يُوقد الإنسان شرارتها والحوادث التكنولوجية والكوارث الطبيعية الضرر بحياة الناس وبصحتهم في أرجاء العالم كافة، ومن المُحتمل أن يسفر تغيير المناخ والهجرة القسرية عن زيادة طينة حالات الطوارئ هذه بـ ٤٠٪. ويتزايد عدد المُشردين الفارين من الطوارئ ويلقي بأثقل ظلاله على البلدان التي تعاني من أسوأ ظروف الصحة البيئية وأقل القدرات في مجال الاستجابة لطوارئ الصحة البيئية.

35- وينطوي اتباع نهج منسق في التصدي للطوارئ البيئية، مثل إطلاق المواد الكيميائية أو النووية في البيئة، وجوانب الصحة البيئية المتعلقة بجميع أنواع الطوارئ، على أن تعمل الأمانة مع كل البلدان على توظيف الاستثمارات اللازمة في مجال تقدير مدى التعرض للمخاطر وحددة المخاطر، فضلاً عن تخطيط أنشطة التأهب لمواجهة تلك المخاطر والاستجابة لها والتعافي منها. وتوفر اللوائح الصحية الدولية (2005) وسيلة سهلة الإتاحة لبناء القدرات الوطنية والإقليمية حسبما هو منصوص عليه في القدرات الأساسية فيما يخص الكشف عن الأحداث الكيميائية والحيوانية المنشأ والنووية والتأهب لمواجهةها والتصدي لها.

36- وفيما يلي الأغراض التي تصبو إلى بلوغها إدارة الصحة البيئية أثناء نشوب الطوارئ.

(1) تحديد مخاطر الصحة البيئية والمهنية ومواطن الضعف في البلدان المعرضة للأزمات، وتقدير تلك المخاطر والمواطن وإعداد خرائط تبيّنهما.

(2) تحسين القدرات اللازمة للتأهب لمواجهة طوارئ الصحة البيئية والمهنية بجوانبها كافة وإدارتها بفعالية.

(3) ضمان إتاحة خدمات الصحة البيئية الأساسية لمرافق الرعاية الصحية، مثل المياه والإصحاح والنظافة الصحية، وتزويد تلك المرافق بنظم موضوعة موضع التنفيذ معنية بإدارة الصحة والسلامة المهنيين.

(4) حماية صحة الناس من المخاطر البيئية طوال مراحل دورة إدارة الكوارث أو الطوارئ.

37- ويبيّن بإيجاز الجدول الوارد أدناه الإجراءات ذات الأولوية المقترح اتّخاذها بشأن إدارة الصحة البيئية أثناء الطوارئ.

الجدول: الإجراءات ذات الأولوية المقترح اتّخاذها بشأن إدارة الصحة البيئية أثناء الطوارئ

الإجراءات الاستراتيجية	إجراءات البلدان	إجراءات الأمانة
تطوير قدرات قطاع الصحة على إدارة خدمات الصحة البيئية والمهنية طوال دورة حياة الطوارئ	رسم ملامح طوارئ الصحة البيئية ووضع خطط معنية بهذه الصحة أثناء نشوب الطوارئ، أو تحديث تلك الخطط	إنشاء نظم معنية بالتنبؤ بكوارجت البيئية والطوارئ التي يتسبب فيها الإنسان، والإيكار في الإنذار بوقوعها والتأهب لمواجهتها
تقديم ما يكفي من خدمات الصحة البيئية في مرافق الرعاية الصحية أثناء الطوارئ	تطبيق سياسات وبرامج ونظم معنية بإدارة خدمات الصحة البيئية في مرافق الرعاية الصحية، بما يشمل تقدير وضع الخدمات وتقديمها واستعادتها	إنشاء شبكة عالمية وإقليمية من المؤهلين المتخصصين في شؤون الصحة البيئية والمهنية وشؤون النظافة الصحية ممّن يمكن حشدهم ونشرهم بالوقت المناسب لتزويد البلدان المحتاجة إلى دعمهم
تقديم مرافق الرعاية الصحية البيئية	دمج حماية الصحة والسلامة المهنيتين في خطط الأمن الصحي الوطنية	بناء قدرات البلدان على حماية الصحة والسلامة المهنيتين أثناء نشوب طوارئ الصحة العمومية
تعزيز قدرة قطاع الصحة على وضع وتطبيق سياسات وبرامج ونظم معنية بإدارة خدمات الصحة البيئية والمهنية في مرافق الرعاية الصحية ومخيمات اللاجئين وغيرها من مناطق استضافة الأشخاص المُشردين داخلياً	تقديم الإرشادات المعيارية والتقنية	تقديم الإرشادات المعيارية والتقنية
تطوير القدرات الوطنية اللازمة للاستجابة للأحداث الكيميائية والنوية من أجل تنفيذ اللوائح الصحية الدولية (2005)	تعزيز القدرات الوطنية اللازمة للاستجابة للأحداث الكيميائية والنوية. والاستفادة من عملية بناء القدرات الأساسية المنصوص عليها في اللوائح الصحية الدولية (2005)	تعزيز شبكات الخبراء المواضيعية العالمية والإقليمية لتزويد البلدان بالدعم في مجال رصد الأحداث الكيميائية والنوية والاستجابة لها

النهوض بالتغطية الصحية الشاملة بواسطة تقديم خدمات الصحة البيئية

38- من الأولويات الاستراتيجية للمنظمة تزويد البلدان بدعم يمكنها من إحراز تقدم صوب تحقيق التغطية الصحية الشاملة التي تنطوي على ضمان حصول جميع الأشخاص على خدمات تعزز صحتهم وتقيهم شرّ الأمراض على نحو يلبي احتياجاتهم ويمكنهم من الاستفادة من تلك الخدمات وبحول في الوقت نفسه دون تعرّضهم لمصاعب مالية عند استفادتهم منها. وتشكّل الخدمات البيئية الأساسية الرامية إلى بلوغ هدف رئيسي مؤداه تحسين الصحة، جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة، وهي خدمات تشمل مثلاً الإمداد بمياه الشرب المأمونة الجودة، وخدمات الإصحاح المُدارة بمأمنوية، والاستفادة من مصادر الطاقة والتكنولوجيات النظيفة، وحماية القوى العاملة، سواء داخل مرافق الرعاية الصحية أم بين صفوف المجتمعات المحلية.

39- وستؤدي الخدمات الصحية الأساسية دوراً هاماً في الحد من اندلاع فاشيات الأمراض المعدية (بعد أن تقضي مثلاً إلى تقليل عدد الأفراد المصابين بأمراض الإسهال في أعقاب تحسين خدمات المياه والإصحاح) والأمراض غير السارية (من قبيل أمراض القلب والأوعية الدموية والأمراض التنفسية المزمنة بفضل استخدام مصادر الطاقة والتكنولوجيات النظيفة بالمنزل).

الإطار 1: الأهداف المقرر أن يحققها النهج التحويلي

إدخال تحسينات مستدامة على حياة الناس وعافيتهم بفضل إيجاد بيئات صحية

- 1- **الناس**. أن يعيش الناس عمراً أطول ويتمتعوا بصحة أوفر بفعل الحد من الأمراض الناجمة عن البيئة، ويكونوا على بينة من حالات التعرض لمخاطر البيئة التي تلحق الضرر بحياتهم وبالفوائد التي يجنونها من التوصل إلى خيارات أكثر استدامة، ويُسمعوا صوتهم لراسمي السياسات، **لنتحسن بالتالي صحتهم وعافيتهم**.
- 2- **التغطية الصحية الشاملة**. أن يستفيد الناس من التدابير المُتخذة في مجال **الوقاية الأولية**، مثل خدمات الصحة البيئية والمهنية الأساسية وتعزيز الصحة، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التغطية الصحية الشاملة.
- 3- **تلوث الهواء**. أن تحدّد البلدان والمدن الرئيسية **غايات** مبنية على التمتع بالصحة **بشأن نوعية الهواء**، وتطبق سياسات في هذا المضمار لبلوغ تلك الغايات عن طريق **إشراك القطاعات المعنية**. وألا تُستعمل بعد الآن أنواع **الوقود الملوث والتكنولوجيات** غير الكفوءة، وأن يُخفّض بشكل كبير معدل الانبعاثات الناجمة عنها.
- 4- **تغيّر المناخ**. أن تتمكن النظم الصحية والمجتمعات المحلية الموجودة بأرجاء العالم كافة من **الصمود** بوجه تقلبات المناخ وتغيّراته، وأن تستوفي انبعاثات الكربون المحددة في **اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ**. وأن تُقام نظم تستخدم **أنواعاً أنظف من الطاقة** وتُوضع **شبكات كفاءة لوسائط النقل العام** موضع التنفيذ تُعزّز **تنقل السكان بواسطتها بنشاط**.
- 5- **المياه والإصحاح والنظافة الصحية**. أن تُدرج كلّ البلدان ركائز **التخطيط بشأن مأمونية إمدادات المياه وخدمات الإصحاح** في استراتيجياتها، وأن تقوم بدمج ما يكفي من خدمات النظافة الصحية فيها. وأن تضع موضع التنفيذ حواجز تحول دون اختلاط مخلفات الإصحاح والمياه المُستعملة بالمياه النظيفة من أجل **مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات**.
- 6- **السلامة الكيميائية**. أن تُقلّل **الآثار الصحية** الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية بعد تحسين المعرفة بهذه الآثار وبمخاليط المواد التي تسببها، وتنظيم استعمال هذه المواد تنظيمًا جيداً، وامتلاك المؤسسات الوطنية **للقدرة** اللازمة للتصدي للتهديدات الكيميائية، بما فيها حوادثها **وطوارئها**، ومشاركة تلك المؤسسات في الاضطلاع **بأنشطة إدارة** المواد الكيميائية.
- 7- **الأمان من الإشعاع**. أن يُواظب على **تقليل** الآثار الصحية الناجمة عن **الأشعة فوق البنفسجية** بفضل زيادة الوعي بمخاطرها وتحسين حماية الأشخاص منها. وأن يُحرص على التخلّص من حالات التعرض غير الضروري **للتقنيات التصوير بالأشعة للأغراض الطبية**. وأن تُقلّل حالات الإصابة بسرطان الرئة من جرّاء التعرض **لغاز الرادون** بواسطة اتخاذ تدابير وقائية فعالة، وأن تُوجه استجابات مناسبة **للحوادث النووية** وتُدار كما ينبغي.
- 8- **أماكن الرعاية الصحية**. أن تُحقّق الاستدامة البيئية في جميع مرافق الرعاية الصحية وخدماتها كما يلي: الاستفادة من **خدمات الإمداد بالمياه والإصحاح المُدارة بأمان واستعمال الطاقة النظيفة فيها**؛ وإدارة مخلفاتها ومشترياتها من السلع بطريقة مستدامة؛ والحرص على جعلها **صامدة** بوجه أحداث الطقس المتطرفة؛ وتمكينها من حماية صحة **القوى العاملة الصحية** وسلامتها وأمنها.
- 9- **أماكن العمل**. أن تُوضع موضع التنفيذ بجميع أماكن العمل نظم معنية بإدارة **الصحة والسلامة المهنيين** و**تعزيز** الصحة في مكان العمل. وأن تُتاح أمام كلّ العاملين الصحيين التدخلات الأساسية المتعلقة بالوقاية من الأمراض والإصابات الناجمة عن مزاوله المهنة والعمل، وبمكافحة تلك الأمراض والإصابات.
- 10- **المجالات العالمية والإقليمية**. أن تُوضع موضع التنفيذ اتفاقات وسياسات دولية تتعامل بكفاءة مع **الدوافع العالمية والإقليمية للتمتع بالصحة**، مثل تغيّر المناخ والنظم الإيكولوجية.
- 11- **الطوارئ**. أن تمتلك جميع البلدان القدرات اللازمة **لإدارة خدمات الصحة البيئية** بفعالية طوال مراحل اندلاع الطوارئ، و**للاستجابة** للأحداث الكيميائية والنووية، و**حماية** صحة المستجيبين للطوارئ وسلامتهم المهنيين.
- 12- **تصريف الشؤون**. أن يكون لدى الحكومات الوطنية والمحلية (للمدن مثلاً) آليات قائمة تيسّر **التعاون فيما بين القطاعات** وتدمج **الصحة في جميع السياسات المعنية** وتكفل الوفاء بالتزاماتها المقطوعة بشأن تهيئة بيئات آمنة لمواطنيها.

41- وتُتاح معلومات أكثر تفصيلاً عن الوثائق والأنشطة التي تؤيد ذلك في مجالات التدخل ذات الأولوية التي تحددها الأمانة.¹

1 انظر الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.who.int/media/embargo/en/> (تم الاطلاع في 3 تموز/ يوليو 2018).

قياس التقدم المُحرز صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة

42- ترد أدناه الغايات الرئيسية لقياس التقدم المُحرز بما يتماشى مع برنامج عمل المنظمة العام.¹

الغاية المُحددة ضمن نطاق الهدف 3

- تخفيض معدل الوفيات الناجمة عن تلوث الهواء بنسبة 5٪.

الغايات المُحددة ضمن نطاق الهدف 6

- إتاحة سُبل الحصول على خدمات مياه الشرب المُدارة بأمان أمام مليار شخص.
- إتاحة سُبل الحصول على خدمات الإصحاح المُدارة بأمان أمام 0.8 مليار شخص.
- تحقيق تخفيض تتراوح نسبته بين 40 و50٪ في عدد سكان البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل ممن يُرودون بخدمات في مستشفيات لا تتوفر فيها سُبل موثوقة للإمداد بالاحتياجات الأساسية من الكهرباء والمياه وخدمات الإصحاح.

الغايتان المُحددتان ضمن نطاق الهدف 13

- مضاعفة مبلغ التمويل المُخصَّص للتعامل مع تغيّر المناخ من أجل حماية صحة سكان البلدان المنخفضة الدخل وتلك المتوسطة الدخل.
- تخفيض الوفيات الناجمة عن الأمراض التي تتأثر بالمناخ بنسبة 10٪.

43- ويجري رصد مؤشرات أخرى مبيّنة بمزيد من التفصيل ضمن نطاق كل مجال من مجالات الصحة البيئية. وترد في الإطار 2 أدناه الأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة المتعلقة بالصحة.

الإطار 2: الأهداف والمؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والبيئة

الهدف 3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

- 3-9-1 معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط
- 3-9-2 معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)
- 3-9-3 معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

- 6-1-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة
- 6-2-1 نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه
- 6-3-1 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة
- 6-أ-1 مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها
- 6-ب-1 نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي

1 برنامج العمل العام الثالث عشر، 2019-2023 من حيث المبدأ.

الهدف 7- كفاءة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

▪ ٢-١-٧ نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين

الهدف 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

▪ ١-٨-٨ التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم

الهدف 9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

الهدف 11- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

▪ ٢-٦-١١ المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن (المرجح حسب السكان)

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

المسائل العامة: اتساق السياسات والمؤسسات

▪ ١٧-١٤-١ عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة

أ تقوم المنظمة مقام الوكالة الوصية على المؤشرات المبينة باللون الرمادي، والرجاء ملاحظة أن هذه القائمة ليست شاملة لأن هناك العديد من الأهداف والمؤشرات المحددة فيها والمتعلقة بالصحة.

الإجراء المطلوب من اللجنة الإقليمية

44- اللجنة الإقليمية مدعوة إلى استعراض مسودة الاستراتيجية العالمية الصادرة عن المنظمة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ، وإلى الإدلاء بتعليقات عليها لأن ذلك سيثري نص الوثيقة التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي لكي ينظر فيها أثناء انعقاد دورته الرابعة والأربعين بعد المائة في كانون الثاني/يناير 2019.

= = =